120 مليار دولار حجم المشاريع النفطية حتى عام 2020 .. والتوازن في الأسواق بدأ فعلياً والتأثير الإيجابي نهاية الربع الأول

المرزوق: 45 دولاراً سعر برميل النفط في موازنة 2018/2017

أحمد مغربي

تأكيدا لما انفردت بنشره «الأنباء»، قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق ان الكويت حددت سعر 45 دولارا للبرميل كسعر تأشيري في الموازنة الجديدة 2018/2017، مؤكدا عدم خفض الانفاق على المشاريع النفطية، وان كل مشاريع مؤسسة البترول حتى عام 2040 مستمرة، وهناك مشاريع تم إقرارها الى عام 2020 بما يعادل 120 مليار دولار.

حديث المرزوق جاء على هامش انعقاد المنتدى الخليجي الثالث لاستراتيجية الطاقة الذي عقد امس تحت عنوان «مستقبل الطاقة الهيدروكربونية في الخليج العربي»، وحضره قيادات من قطاع النفط المحلي والخليجي. وتطرق الوزير إلى موضوع الانتاج في المنطقة المقسومة «الخفجي»، كاشفا أنه تحدث مع وزير النفط السعودي في ڤيينا مؤخرا حول الموضوع وهناك تحركات خلال الاسابيع المقبلة، مشيرا الى ان الايقاف الحالي مؤقت وسيتم حله، بينما عودة الانتاج ستتطلب بعض الوقت نظرا لأعمال الصيانة.

وأكد الوزير ان استراتيجية البترول يتم تحديثها كل 5 سنوات وفق التغيرات في اسواق النفط.

كما تطرق إلى قضية أنابيب مصفاة الزور، مؤكدا ان هناك جدلا كبيرا عليها، وتدخلنا سيكون في حدود الامور الفنية، والامر متروك الآن لدى المجلس الاعلى للبترول.

وحول اولويات قطاع النفط الكويتي، قال المرزوق ان الاولويات ترتكز في استمرار في تنفيذ المشاريع المستقبلية حتى عام 2040 والاستمرار في تنفيذ استراتيجية المشاريع التي بدأنا فيها. وأشار الى ان الكويت تستهلك يوميا بين 300 و350 ألف برميل، موضحا ان الترشيد في استهلاك الكهرباء والطاقة مهم للغاية، حيث ان توقعاتنا لاستهلاك الطاقة بحلول العام 2035 اي بعد 20 عاما من الآن سيصل الى مليون برميل يوميا وهو امر غير مقبول. وفيما يخص مشروعات الطاقة المتجددة، لفت الى ان هناك تصورا للوصول الى انتاج 15٪ من حاجتنا للطاقة وذلك حسب رؤية صاحب السمو الامير في 2030 ـ 2035.

عصام المرزوق متحدثا خلال المؤتمر (عادل السلامة)

تعرفة الكهرباء تدريجي.. مع إعفاء السكن الخاص من الزيادة

تحركات حول «الخفجي» خلال أسابيع.. والعودة للإنتاج يحتاج وقتاً

تعريفة الكهرباء

وأشار المرزوق إلى ان تعرفة الكهرباء تم إقراره في قانون من قبل مجلس الامة ودوره كوزير هو فقط تنفيذ القانون، مبينا صدور اللائحة التنفيذية للقانون من ضمنها تشكيل لجنة لاقرار التعريفة الجديدة التي ستكون تدريجية، مع اعفاء السكن الخاص من الزيادة حاليا. واضاف الوزير انه تم تشكيل لجنة من وزارة المالية والتجارة والفتوى والتشريع والكهرباء، وكانت وجهة نظر اللجنة مقابلة جمعيات المجتمع المدني والاتحادات مثل اتحاد الصناعيين والعقاريين لأخذ آرائهم في هذا الموضوع قبل اقرار الائحة التنفيذية «الجديدة» او التعريفة الجديدة، مؤكدا أنه تم وضع حد اقصى للزيادة وفقا للقانون، كما ان هناك قطاعات تم استثناؤها، على ان تحدد اللجنة الزيادة المفروضة على القطاعات غير المستثناة. وعن السياسات الاميركية الجديدة وتوجهات «أوپيك» مع تولي الرئيس الاميركي دونالد ترامب، ذكر المرزوق «انه على الرغم من عدم تولي وزير أميركي جديد للنفط إلا ان اعلان ترامب مؤخرا التعاون مع حلفاؤه في الخليج يعطي مؤشرا مطمئنا لتوجهات اميركا في المنطقة».

وقال المرزوق: ان الرسالة الصادرة من اجتماع ڤيينا الاخير هي رسالة واضحة إلى جميع المنتجين وعلى رأسهم دولة رئاسة المؤتمر ورئيس لجنة مراقبة انتاج «أوپيك»، وكانت تشير الى ان الالتزام لن يكون بأقل من 100٪، مشيرا الى ان جميع الدول ملتزمة والارقام التي ظهرت حتى الآن مبشرة وسننتظر الارقام الرسمية التي ستصدر في 17 فبراير المقبل للتعرف على بيانات مدى الالتزام خلال يناير.

وقال: ان اتفاق «أوپيك» كان جهدا جماعيا جاء نتاج مشاورات متواصلة ومكثفة بين مختلف المنتجين، خلال العام 2016، ليخرج بخارطة للطريق تشمل خطوات وإجراءات واضحة ومحددة تضمن تحقيق اسواق النفطي بلوغ التوازن، وما يميز هذا الاتفاق ايضا انه يحظى بدعم زعماء الدول المنتجة للنفط المشاركة في الاتفاق، وقد بدأت مؤشرات الالتزام واضحة من خلال اخطارات تم توجيهها للزبائن ترسم خططا للخفض في برامج التحميل الشهرية، وتصريحات رسمية تؤكد الالتزام. واضاف «نحن مطمئنون الى ان التوازن في أسواق النفط قد بدأ فعليا، ونتوقع بروز التأثير الإيجابي على الأسواق مع نهاية الربع الأول من العام 2017».

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» الالكتروني

لقطة جماعية للإدارة التنفيذية في البنك الوطني مع وزير النفط والعدساني خلال المؤتمر

العدساني: استمرار الاعتماد على النفط حتى عام 2030

قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني ان الكويت تتوقع إنفاق 35 مليار دينار خلال السنوات الخمس المقبلة ابتداء من العام 2017 /2018، حيث تم تخصيص 59٪ منها لمشاريع محددة، تشكل مشاريع الاستكشاف والإنتاج 68٪ منها بينما تشكل مشاريع التكرير والبتروكيماويات 31٪.

وأوضح العدساني، في كلمته خلال منتدى الطاقة الاستراتيجي، ان انخفاض أسعار النفط اصبح سمة بارزة للسوق، ومن المرجح أن يستمر الانخفاض لفترة أطول.

وأكد ان الكويت ماضية في خططها لتحسين الدور الذي تلعبه مؤسسة البترول الكويتية في الصناعة النفطية، وجعل هذا الدور أكثر فاعلية في توفير إمدادات آمنة من الطاقة للعالم، متوقعا استمرار الاعتماد على النفط ومنتجات الطاقة لفترة طويلة حتى بعد العام 2030، إذ لاتزال المصادر الأخرى متأخرة في هذا المجال لكونها بدأت على أسس ضعيفة، وبينما يستمر النفط في لعب دور كبير في الكويت والعالم، إلا أنني أؤمن بأهمية دخول الكويت بشكل فعال في مشاريع تهدف إلى تنويع مصادر الدخل.

وبين أن الكويت ستركز في المستقبل على تطوير الغاز الجوراسي وصناعة البتروكيماويات، ونخطط لإعطاء هذه المشاريع قدرا أكبر من اهتمامنا فيما يحقق الفائدة للاقتصاد الكويتي.

وأشار إلى أن التوجهات الاستراتيجية للقطاع النفطي الكويتي للعام 2030 تشمل تشكيلة واسعة من المجالات الوظيفية المختلفة، كما تتضمن خارطة طريق مفصلة لدعم خطة التنمية الكويتية من خلال برنامج كامل لتحسين دور القطاع النفطي لدعم اقتصاد الكويت بشكل يساعد على توفير فرص عمل وتدريب للكويتيين وتنويع مصادر الدخل. وفي هذا الشأن تركز مؤسسة البترول الكويتية على قطاع البتروكيماويات كوسيلة لتنويع مصادر الدخل.

وشدد العدساني على أهمية الدور الذي تلعبه العمالة الوطنية لضمان استمرار القدرة التنافسية لمؤسسة البترول الكويتية وتنفيذ الاستراتيجيات، لذلك تعهدنا بتوفير برامج تدريبية لتطوير الكفاءات والاختصاصات والمهارات القيادية بشكل عام.

وقال العدساني إن مؤسسة البترول الكويتية تعد واحدة من بين أفضل 10 شركات نفطية في العالم، وتتبوأ مركزا ريادياً في توفير الطاقة بشكل آمن ومأمون وصديق للبيئة للأسواق العالمية، ومن أجل استمرارها بالقيام بدورها في السوق قامت المؤسسة بوضع استراتيجيتها للعام 2030، والتي حثت على ضرورة إطلاق مشاريع كبرى منها الاستثمار في مجال التكرير والبتروكيماويات خارج الكويت، وبناء مصفاة الزور ومشروع الوقود البيئي، بالإضافة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط لتصل إلى 4 ملايين برميل في اليوم بحلول العام 2020.

نزار العدساني

السمحان: 120٪ نمو إنتاج الطاقة البديلة

قال الباحث العلمي في مركز البترول د.مشعل السمحان، خلال كلمة ألقاها في المنتدى الخليجي الثالث لاستراتيجية الطاقة، ان هناك سؤالين مهمين والاجابة عنهما ستمهد الطريق لفهم التغير القادم في سوق الطاقة العالمي، السؤال الاول: هل هناك مؤشرات تحول في سوق الطاقة العالمي؟ والثاني: هل نحن نقاوم هذا التحول ام سنسانده بشكل عام؟ واشار إلى ان اجابة هذه الاسئلة ستحدد خطط والمنهج الاستراتيجي لكل من المستثمرين بأسواق الطاقة، والدول المنتجة لمصادر الطاقة وكذلك الدول المستهلكة. ولفت ان هناك مجموعة من الارقام ستساعد على اجابة التساؤلات، حيث ان حجم الاستثمار في قطاع الطاقة البديلة قفز من 27 مليار دولار في العام 2000 الى 286 مليار دولار عام 2015، بحسب ارقام المنظمة العالمية للطاقة البديلة.

واضاف السمحان ان هناك قفزة بإنتاج الطاقة البديلة في مكون خليط الطاقة العالمي بلغت 120٪، مضيفا ان هناك تحولات كبيرة في مجال التعليم والتوظيف عالميا وبحسب تقرير دافوس هناك 65٪ من الوظائف في 2030 لا يعلم احد ما هي مسمياتها. وقال ان الصين بدأت حاليا ببناء محطة تستخدم الفحم كل 10 ايام كي تغطي حاجتها من الطاقة، وجميع ما سبق يثبت اننا بصدد بروز مفهوم «خليط الطاقة» بشكل واضح وتراجع «النفط والغاز» في اسواق الطاقة العالمية، وبذلك تصبح دول الخليج ومنظمة «أوپيك» اكبر المتأثرين بهذا التغير وتراجع هيمنة النفط على اسواق الطاقة العالمية وذلك لعدة اسباب جوهرية، حيث لن يكون التحكم بأسعار النفط ودعمها سهلا بالمستقبل، مشددا على ان تحرك الاسعار صعودا سيكون بطيئا ولن تحدث القفزات كما كانت في السابق لأن النفط سيكون ضمن خليط الطاقة وليس قائدا ومسيطرا على «خليط الطاقة».

د.مشعل السمحان

الكويت الأخيرة خليجياً والـ 75 عالمياً في مؤشر الفساد لعام 2016

أفضل عشر دول بمؤشر رصد الفساد عام 2016		
الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
1	الدنمارك	90
1	نيوزيلندا	90
3	فنلندا	89
4	السويد	88
5	سويسرا	86
6	النرويج	88
7	سنغافورة	84
8	هولندا	83
9	كندا	82
10	ألمانيا	81
10	لوكسمبورغ	81
10	المملكة المتحدة	81

ترتيب الدول العربية بمؤشر رصد الفساد عام 2016			
الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	الدولة	ترتيب عام 2015
1	24	الإمارات	23
2	31	قطر	22
3	57	الأردن	45
4	62	السعودية	48
5	64	عمان	60
6	70	البحرين	50
7	75	الكويت	55
7	75	تونس	76
9	90	المغرب	88
10	108	الجزائر	88
10	108	مصر	88
12	136	لبنان	123
13	166	العراق	161
14	170	ليبيا	161
14	170	السودان	165
14	170	اليمن	154
17	173	سورية	154
18	176	الصومال	167

أحمد موسى

احتلت الكويت المرتبة الـ 75 عالميا والأخيرة خليجيا في مؤشر الفساد لعام 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

وأظهر التقرير تراجع الكويت 20 مركزا في عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015 الذي احتلت فيه المرتبة 55 عالميا من بين 176 دولة يقيس أداءها المؤشر. وبلغ رصيد الكويت من النقاط في مؤشر رصد الفساد العالمي نحو 41 نقطة وهو يعني بحسب المؤشر ارتفاعا كبيرا في معدلات الفساد.

وتساوى ترتيب الكويت في مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية مع كل من تونس وتركيا وبلغاريا.

ويتدرج مؤشر رصد الفساد العالمي الذي يرصد تحركه في 176 دولة بين صفر ومائة نقطة، وكلما ارتفع عدد النقاط واقترب من المائة دل ذلك على ضعف الفساد وندرة الرشوة والمحسوبيات فيما يعني انخفاض نقاط الدولة ارتفاعا في الرشوة والمحسوبية.

وأشار تقرير المنظمة إلى أن نتائج تحرك المؤشر هذا العام تظهر العلاقة بين الفساد وعدم المساواة والتي تخلق حالة من الحرمان من المتطلبات الأساسية للمعيشة وعدم التوزيع العادل للثروة.

وأضاف ان متوسط نقاط الدول في عام 2016 هو عند نقطة 43، مما يدل على استشراء الفساد في القطاع العام بشكل عام.

وأوضح أن الفشل في السيطرة على الفساد وتوسع انعدام المساواة يغذي الشعبوية على نحو متزايد، مشيرا إلى أن أصحاب النفوذ والفاسدين يتمتعون بأنماط حياة مترفة ويفلتون من العقاب.

وأوضح التقرير الذي نشرته المنظمة، أن قطر والإمارات والأردن والسعودية هي الأقل فسادا بين الدول العربية، فيما جاءت الصومال على رأس قائمة الدول الأكثر فسادا. واحتلت الامارات المرتبة الاولي عربيا والـ 24 عالميا مقابل 23 للعام 2015، وحلت خلفها قطر بالمرتبة 31 عالميا والثانية عربيا.

وجاءت الأردن بالمرتبة 57 عالميا والثالثة عربيا، فيما حلت السعودية بالمرتبة الرابعة والـ 62 عالميا وجاءت عمان والبحرين في المرتبة الخامسة والسادسة على الترتيب و64 و70 عالميا.

وقال التقرير ان هناك تراجعا كبيرا للدول الخليجية على مؤشر الشفافية لهذا العام مع استمرار احكام السيطرة على البيئة السياسية والاقتصادية والغموض الذي يكتنف ميزانيات الانفاق العامة للدولة بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي تعيشها الكثير من الدول المحيطة. وأوضح التقرير ان من اجل تحسين ترتيب الدول العربية على مؤشرات الشفافية يجب وضع أنظمة شفافة فعالة تتيح المساءلة بالإضافة إلى وضع حد للفساد السياسي بجميع أشكاله. وكذلك هيئات التدقيق، يجب احترامها لضمان محاكمة الفاسدين واسترجاع الأصول المسروقة. وكل هذه العوامل لا يمكن أن تتحقق من دون إرادة سياسية حقيقية وجادة من الحكومات.

وتواصل تصدّر الدنمارك لقائمة دول العالم الأقل فسادا للعام الخامس على التوالي بالتزامن مع مشاركة نيوزيلندا لها في الترتيب لحصولها على نفس مجموع النقاط. وحافظت فنلندا والسويد على مركزيهما كما هو، بينما تراجع ترتيب الولايات المتحدة إلى المركز الثامن عشر مع تراجع مجموع نقاطها باثنتين إلى 74.

التراجع العام الماضي سجل 20 مرتبة مقابل عام 2015

41 نقطة الرصيد في المؤشر ويعني ارتفاعاً كبيراً في معدلات الفساد

الدولي
AL-DAWLI

18.2 مليون دينار كويتي
صافي الأرباح لعام 2016

ملخص النتائج المالية لعام 2016

	2016	2015	%
الأرباح الصافية "مليون د.ك"	18.2	16.1	↑ %14
ربحية السهم "فلس"	19.50	17.14	↑ %14
محفظة التمويل "مليار د.ك"	1.27	1.17	↑ %8
حسابات المودعين "مليار د.ك"	1.12	1.02	↑ %10

توزيعات نقدية للمساهمين 10 فلس*
*(علماً بأن التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة)

WORLD FINANCE 2016
أفضل بنك إسلامي على مستوى الشرق الأوسط لعام 2016

بنك الكويت الدولي
KUWAIT INTERNATIONAL BANK
بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

www.kib.com.kw | 1 866 866
alDawliBank

ثقة ويسر